

أمريكا لا تتوي الرّحيل  
هذا شهر النّصر على الأبواب فيا أيّها  
المجاهدون شمّروا

إتفاقيّة تنظيم وجود قوات الإحتلال الأمريكي في  
العراق وأنشطتها

اتفاق حول وجود القوات الأمريكية وانتشطتها  
وانسحابها من العراق  
٢٠٠٨/٨/٦ الساعة ١٦:٠٠

الديباجة

إن جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية، ويشار لهما فيما بعد "الطرفان"، وإقراراً منهما بأهمية: تعزيز أمنهما المشترك، والمساهمة في السلم والاستقرار الدوليين، ومحاربة الإرهاب، والتعاون في مجالات الأمن والدفاع، ولردع التهديدات الموجهة ضد سيادة وأمن ووحدة أراضي العراق، وإذ يؤكدان أن مثل هذا التعاون مبني على أساس الاحترام الكامل لسيادة كليهما وفق أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، ورغبة منهما في التوصل إلى تفاهم مشترك يعزز التعاون بينهما، ودونما اضرار بسيادة العراق على أرضه ومياهه وأجوائه، وبمقتضى التعهدات المشتركة كثنريكين ذوي سيادة ومستقلين ومتكافئين. قد إتفقا على ما يلي:

المادة الأولى

المجال والغرض

يحدد هذا الاتفاق الأحكام والمتطلبات الأساسية التي تنظم الوجود المؤقت ونشاطات وانسحاب القوات الأمريكية من العراق .

المادة الثانية

التعاريف

تعريف المصطلحات

١- "المنشآت والمساحات المتفق عليها" هي المنشآت والمساحات المملوكة لحكومة العراق التي تستخدمها قوات الولايات المتحدة إعتباراً من تاريخ سريان مفعول هذا الاتفاق. إن مثل هذه المنشآت والمساحات المتفق عليها تحدد في قائمة تقدمها قوات الولايات المتحدة

وتراجع بصورة مشتركة من الطرفين. وتتضمن هذه المنشآت والمساحات المتفق عليها كذلك تلك التي يمكن أن تقدم إلى قوات الولايات المتحدة خلال فترة نفاذ هذا الاتفاق ولأغراضه وباتفاق الطرفين.

المقترح العراقي : طلب الوفد العراقي من الوفد الأمريكي تقديم قائمة بالمنشآت والمساحات المطلوبة بغية الاتفاق عليها والتي ستكون متاحة لاستخدام القوات الأمريكية في ١/١٠/٢٠٠٩ لغرض اعتبارها ملحقا مرفقا بالاتفاق.

٢- قوات الولايات المتحدة تعني الكيان الذي يضم أفراد القوات، والعنصر المدني، وجميع ممتلكات وأجهزة ومواد القوات المسلحة للولايات المتحدة الموجودة على أراضي العراق.

٣- "أفراد القوات" تعني أي فرد ينتمي إلى جيش الولايات المتحدة أو القوات البحرية أو الجوية أو مشاة البحرية أو حرس السواحل.

٤- "أفراد العنصر المدني" تعني أي منفي يعمل لدى وزارة الدفاع الأمريكية. ولا يشمل هذا الإصطلاح الأفراد المقيمين عادة في العراق.

٥- "المتعاقدون مع الولايات المتحدة" و "المستخدمون العاملون لدى المتعاقدين مع الولايات المتحدة" تعني الأشخاص أو الكيانات المشروعة غير العراقية ومستخدميهم الذين هم مواطنون أمريكيون أو مواطنو بلد ثالث والموجودون في العراق لتوفير السلع والخدمات والأمن في العراق إلى قوات الولايات المتحدة أو نيابة عنها وذلك بموجب عقد أو عقد من الباطن مع قوات الولايات المتحدة. ولا يشمل هذان المصطلحان الأفراد أو الكيانات المشروعة المقيمة عادة على الأراضي العراقية.

٦- "العجلات الرسمية" يقصد بها العجلات التجارية التي يمكن تحويلها لأغراض الأمن، والمصممة أساساً للحركة على الطرق المختلفة ونقل الأفراد.

٧- "العجلات العسكرية" يقصد بها كافة أنواع العجلات التي تستخدمها قوات الولايات المتحدة ، والمخصصة أصلاً للاستخدام في العمليات القتالية، وتحمل أرقام وعلامات مميزة خاصة وفق التعليمات والأنظمة المعمول بها في قوات الولايات المتحدة .

٨- "المعدات الدفاعية" يعني المنظومات والأسلحة والاعتدة والمعدات والتجهيزات والمواد المستخدمة في الحروب التقليدية حصراً، والتي تحتاجها قوات الولايات المتحدة فيما يتعلق بالأنشطة المتفق عليها بمقتضى هذا الاتفاق، والتي لا ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بمنظومات أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة الكيماوية والأسلحة النووية والأسلحة البيولوجية والأسلحة البيولوجية والنفائات المرتبطة بمثل هذه الأسلحة).

٩- "الخزن" تعني الاحتفاظ بالمعدات الدفاعية التي تحتاجها قوات الولايات المتحدة فيما يتعلق بالأنشطة المتفق عليها بمقتضى هذا الاتفاق.

١٠- "الضرائب و الرسوم" تعني كل الضرائب، والرسوم (بما فيها الرسوم الكمركية)، والجبايات من أي نوع كان، التي تفرضها حكومة العراق وأجهزتها ومحافظاتها وفقاً للقوانين والأنظمة العراقية، ولا يشمل ذلك الرسوم التي تستحصلها الحكومة وأجهزتها ومحافظاتها وعن خدمات تطلبها وتحصل عليها قوات الولايات المتحدة.

### المادة الثالثة

#### إحترام القوانين

يلتزم أفراد القوات المسلحة الأمريكية وأفراد العنصر المدني عند القيام بالعمليات العسكرية وفق هذا الاتفاق بأحترام القوانين والأعراف والتقاليد والاتفاقيات العراقية، ويمتنعون عن أي نشاطات لا تتماشى مع نص وروح هذا الاتفاق. ومن واجب الولايات المتحدة إتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لهذا الغرض.

### المادة الرابعة

#### المهام

لغرض ردع أي من التهديدات الداخلية والخارجية أو كلها ضد جمهورية العراق، وتعزيزاً للتعاون لإلحاق الهزيمة بالقاعدة في العراق والمجموعات الخارجة عن القانون الأخرى، على أساس مؤقت ، إتفق الطرفان على ما يلي:

١. تطلب حكومة العراق المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة لأغراض مساندة العراق في جهوده من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق، بما في ذلك التصول في القيام بعمليات ضد القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى والمجموعات الخارجة عن القانون، بما في ذلك قلول النظام السابق.

٢. تجري العمليات العسكرية بموجب هذا الاتفاق بموافقة حكومة العراق وبالتنسيق الكامل مع السلطات العراقية. إن التنسيق حول كل تلك العمليات العسكرية سوف تتعرف عليه لجنة مشتركة لتسيق العمليات العسكرية (JMOCC) يتم تشكيلها بموجب هذا الاتفاق. والقضايا المتعلقة بالعمليات العسكرية والتي لا تحل من قبل هذه اللجنة تقدم الى اللجنة الوزارية المشتركة.

٣. تنفذ مثل تلك العمليات مع الإحترام الكامل للدستور العراقي ولقوانين العراق، وبما يتلاءم مع السيادة والمصالح الوطنية العراقية حسب تحددتها حكومة العراق، وطبقاً للقانون الدولي المنطبق بذلك. ومن واجب قوات الولايات المتحدة احترام قوانين وأعراف وتقاليد العراق.

٤. يحترم الطرفان على استمرار جهودهما للتعاون وتعزيز قدرات العراق الأمنية، بما في ذلك التدريب والتجهيز والدعم وتأسيس وتحديث المنظومات الادارية.

٥. ما من شيء في هذا الاتفاق يحد من حق الطرفين في الدفاع عن النفس.

## المادة الخامسة

### عائدية الممتلكات

١- يمتلك العراق جميع المباني والإنشاءات والهياكل غير المنقولة المتصلة بالأرض والقائمة في المنشآت والمساحات المتفق عليها، بما في ذلك ما تستخدمه قوات الولايات المتحدة منها أو تشييده أو تغييره أو تحسنه.

٢- تتحمل الولايات المتحدة كل تكاليف البناء أو أعمال التحوير أو التطوير في المنشآت والمساحات المتفق عليها والتي تقدم لاستخدامها حصرياً. تتشاور قوات الولايات المتحدة مع السلطات العراقية حول أعمال البناء والتحوير والتطوير. وتسمي للحصول على موافقة حكومة العراق على مشروعات البناء والتحوير الكبرى. وفي حالة الاستخدام المشترك للمنشآت والمساحات المتفق عليها يتحمل الطرفان تكاليف البناء أو التحوير أو التطوير حسب نسبة الاستخدام. وتتحمل الولايات المتحدة دفع رسوم الخدمات المطلوبة والتي تحصل عليها في المنشآت والمساحات المتفق عليها لإستخدامها حصري. ويتحمل الطرفان دفع رسوم الخدمات المطلوبة والتي يتم الحصول عليها في المنشآت والمساحات المشتركة حسب نسبة الاستخدام.

٣- عند إكتشاف أي موقع تاريخي أو ثقافي أو العثور على مورد إستراتيجي في المنشآت والمساحات المتفق عليها، تتوقف كل أعمال البناء أو التطوير أو التحوير فوراً، ويبلغ الممثلون العراقيون في اللجنة المشتركة.

٤- تعيد الولايات المتحدة المساحات والمنشآت المتفق عليها أية إنشاءات أو هياكل غير منقولة قامت ببنائها أو تثبيتها أو إقامتها عليها خلال فترة نفاذ هذا الاتفاق، وحسب آليات وأسبقيات تضعها اللجنة المشتركة، وتسلم الى العراق خالية من أية ديون وأعباء مالية، ما لم يتفق الجانبان على خلاف ذلك.

٥- تعيد الولايات المتحدة إلى العراق المنشآت والمساحات المتفق عليها ذات الأهمية التراثية والمعنوية والسياسية وأية منشآت وهياكل عليها، بنتها أو ركبها أو أنشأتها بمقتضى آليات وأولويات وفترة زمنية حسب ما تتفق عليه اللجنة المشتركة. عند بدء سريان مفعول

هذا الاتفاق سوف تعيد قوات الولايات المتحدة الى العراق حالاً الممتلكات المذكورة في الملحق المرفق والرسالة الموجهة الى وزير خارجية العراق من سفارة الولايات المتحدة والمورخة في (.....).

٦- تعاد بقية المنشآت والمساحات المتفق عليها إلى السلطات العراقية عند إنتهاء العمل بهذا الاتفاق أو عندما لم تعد قوات الولايات المتحدة بحاجة إلى تلك المنشآت.

٧- تحتفظ قوات الولايات المتحدة والمتعاقدون مع الولايات المتحدة بملكية كل المعدات والمواد والإمدادات والإنشاءات المنقولة والممتلكات الأخرى المنقولة المستوردة إلى العراق أو التي تم الحصول عليها داخل أراضي العراق فيما يتعلق بهذا الاتفاق.

## المادة السادسة

### استخدام المنشآت والمساحات المتفق عليها

١- مع مراعاة الاحترام الكامل لسيادة العراق، وفي إطار تبادل وجهات النظر بين الطرفين بموجب هذا الاتفاق، يضمن العراق إمكانية الوصول إلى المنشآت والمساحات المتفق عليها واستخدامها من قبل قوات الولايات المتحدة والمتعاقدين مع الولايات المتحدة والمستخدمين العاملين لدى هؤلاء المتعاقدين والأفراد أو الكيانات الأخرى، حسبما يتفق عليه الطرفان. تسلم تلك المنشآت الى العراق خالية من أية ديون أو أعباء مالية ، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك ، عندما تنتهي حاجة الولايات المتحدة إليها .

٢- يصرح العراق بموجب هذا الاتفاق لقوات الولايات المتحدة بأن تمارس داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها جميع الحقوق والسلطات الضرورية لإنشاء واستخدام وصيانة وتأمين تلك المنشآت والمساحات المتفق عليها. ويقوم الطرفان بالتنسيق والتعاون بينهما فيما يتعلق بممارسة تلك الحقوق والسلطات في المنشآت والمساحات ذات الاستخدام المشترك، والتي تكون ضرورية لإنشاء أو استخدام تلك المنشآت والمساحات.

٣- تتولى قوات الولايات المتحدة السيطرة على دخول المنشآت والمساحات المتفق عليها والمخصصة لاستخدامها حصرياً. ويقوم الطرفان بالتنسيق بشأن الدخول الى المنشآت والمساحات المتفق عليها للاستخدام المشترك، وحسب آليات تضعها اللجنة المشتركة



لتنسيق العمليات العسكرية المشتركة، وينسق الطرفان مهام الحراسة في المساحات الملاصقة للمنشآت والمساحات المتفق عليها من خلال اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية .

#### المادة السابعة

##### وضع وخزن المعدات الدفاعية

يجوز لقوات الولايات المتحدة أن تضع داخل المنشآت والمساحات وفي مواقع أخرى يتفق عليها الطرفان معدات دفاعية وتجهيزات ومواد تحتاجها الولايات المتحدة والمرتبطة بالأنشطة المتفق عليها وفق هذا الاتفاق. ويكون استخدام وتخزين هذه المعدات متناسبا مع المهام المؤقتة لقوات الولايات المتحدة في العراق، ولا يتصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمنظومات أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية والأسلحة البيولوجية والأسلحة البيولوجية والنفائات المتصلة بتلك الأسلحة). وتتولى قوات الولايات المتحدة السيطرة على استخدام ونقل المعدات الدفاعية المملوكة لها والتي يتم تخزينها في العراق. وتضمن أن لا يتم خزن متفجرات أو ذخيرة قرب المناطق السكنية. ولها الحق في نقل تلك المواد. وسوف تزود الولايات المتحدة حكومة العراق بالمعلومات الضرورية عن أعداد وأنواع هذه المخزونات.

#### المادة الثامنة

##### حماية البيئة

ينفق الطرفان على تنفيذ هذا الاتفاق بطريقة تنسجم مع حماية البيئة الطبيعية والصحة والسلامة البشرية. وتؤكد الولايات المتحدة التزامها باحترام القوانين البيئية والأنظمة والمعايير العراقية المرعية في تنفيذ سياساتها، كما يلتزم العراق بتطبيق القوانين والأنظمة والمعايير لحماية صحة وسلامة القوات المسلحة الأمريكية.

#### المادة التاسعة

##### حركة المركبات والسفن والطائرات

لأغراض هذا الاتفاق،

١- يجوز للمركبات والسفن التي تملكها الولايات المتحدة أو لحساب القوات المسلحة حصراً أن تدخل وتخرج وتتحرك داخل الأراضي العراقية لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق. مع الاحترام الكامل لقواعد السلامة والحركة البرية والبحرية. وتضع اللجنة المشتركة الاجراءات والقواعد الملائمة لتنظيم هذه الحركة.

٢- يصرح لطائرات حكومة الولايات المتحدة والطائرات المدنية التي تعمل في حينه حصراً بموجب عقد مع وزارة الدفاع الأمريكية بالتحليق في الأجواء العراقية، والقيام بالتزود بالوقود جواً، والهبوط والإقلاع داخل أرض العراق لأغراض هذا الاتفاق. وتمنح السلطات العراقية للطائرات المشار إليها إذناً كل سنة بالهبوط على أراضي العراق والإقلاع منها لأغراض تنفيذ هذا الاتفاق، مع مراعاة الاحترام الكامل لقواعد سلامة الطيران والملاحة الجوية ذات الصلة. ولا تتعرض طائرات حكومة الولايات المتحدة والطائرات المدنية التي تعمل حصراً بموجب عقد مع وزارة الدفاع الأمريكية وسفنها ومركباتها إلى صعود أي طرف على متنها دون رضا سلطات قوات الولايات المتحدة على ذلك. ولا تكون عرضة للتفتيش. وتتخذ اللجنة المشتركة بهذا الأمر الاجراءات المناسبة لتسهيل تنظيم حركة المرور.

٣- تنتقل المراقبة والسيطرة على المجال الجوي العراقي الى السلطات العراقية فور دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

٤- للعراق أن يطلب من قوات الولايات المتحدة القيام مؤقتاً بمهمة المراقبة والسيطرة على المجال الجوي العراقي. وسوف تنقل هذه المهمة إلى حكومة العراق بناءً على طلب من حكومة العراق. وسوف تشارك السلطات العراقية المعنية مع سلطات الولايات المتحدة في عملية المراقبة والسيطرة على حركة الطائرات المدنية والعسكرية خلال هذه الفترة المؤقتة.

٥- لا تفرض على طائرات حكومة الولايات المتحدة والطائرات المدنية التي تعمل في حينه حصراً بموجب عقد مع وزارة الدفاع الأمريكية أية ضرائب أو رسوم أو رسوم مشابهة، بما في ذلك رسوم التحليق أو رسوم الملاحة الجوية أو الهبوط أو الإنتظار في المطارات المملوكة للحكومة أو التي تشغلها الحكومة على أرض العراق، ولا تفرض على السفن المملوكة لقوات الولايات المتحدة الأمريكية أو الجاري إستخدامها في حينه حصراً من جانب قوات الولايات المتحدة الأمريكية أي ضرائب أو رسوم أو رسوم مشابهة في الموانئ التي تمتلكها أو تديرها الحكومة في أرض العراق، ولا تتعرض تلك المركبات والسفن والطائرات الى أي تفتيش وتعفى من متطلبات التسجيل داخل العراق.

٦- تدفع قوات الولايات المتحدة الأمريكية رسوماً مقابل الخدمات التي تطلبها وتتلقاها:

٧- يزود كل من الطرفين الطرف الآخر بالخرائط وغير ذلك من المعلومات الأخرى المتاحة عن مواقع حقول الألغام والمعوقات الأخرى التي يمكن أن تعرقل الحركة داخل أراضي ومياه العراق ويعرضها للخطر.

#### المادة العاشرة

##### إجراءات التعاقد

يجوز لقوات الولايات المتحدة إبرام عقود بموجب القانون الأمريكي لشراء المواد والخدمات في العراق، ويشمل ذلك خدمات أعمال البناء والتشييد، ولقوات الولايات المتحدة شراء ما يلزمها من هذه المواد والخدمات من أي مصدر، وعليها أن تحترم القوانين العراقي عند التعاقد، وتتعاقد مع موردين عراقيين للمواد والخدمات بالقدر الممكن عندما تكون عطاءاتهم تنافسية وتمثل أفضل قيمة. وتزود قوات الولايات المتحدة السلطات العراقية بأسماء الموردين والمتعاقدين العراقيين ومبالغ العقود ذات الصلة.

#### المادة الحادية عشر

##### الخدمات والاتصالات

١- لقوات الولايات المتحدة إنتاج وتوفير المياه والكهرباء وغير ذلك من الخدمات الأخرى للمنشآت والمساحات المتفق عليها بالتنسيق مع السلطات العراقية من خلال اللجنة المشتركة.

٢- تمتلك حكومة العراق جميع الترددات، وتتولى السلطات العراقية المختصة تخصيص ترددات لقوات الولايات المتحدة حسب ما ينسقه الجانبان من خلال اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC). وتعيد هذه القوات الترددات المخصصة لها عند الانتهاء من إستعمالها.

٣- لقوات الولايات المتحدة تشغيل أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية الخاصة بها (وذلك وفقاً لتعريف عبارة "الاتصالات السلكية واللاسلكية" الواردة في دستور الإتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الصادر عام ١٩٩٢)، ويشمل ذلك حق إستخدام ما يلزم من السبل والخدمات الخاصة بأنظمتها لتأمين القدرة الكاملة على تشغيل أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتشغل قوات الولايات المتحدة أنظمتها وفق دستور الإتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وتطبق أنظمة اللاسلكي هذه حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.

٤- لأغراض هذا الاتفاق تعفى قوات الولايات المتحدة من أية متطلبات تتعلق بدفع رسوم عن إستخدام موجات الإرسال والترددات المخصصة أو التي تخصص مستقبلًا، بما في ذلك أية رسوم إدارية أو أية رسوم أخرى ذات العلاقة.

٥- تتسق قوات الولايات المتحدة مع السلطات العراقية المختصة بشأن أي مشاريع للبنى التحتية للاتصالات تتم خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها.

#### المادة الثانية عشرة

##### الولاية القانونية

١. تكون للولايات المتحدة الولاية القانونية على أفراد القوات المسلحة والعناصر المدني داخل وخارج المنشآت والمساحات التي تستخدمها تلك القوات حصرياً.

**المقترح العراقي : اقترح الوفد العراقي ان تكون الفقرة كما يلي :**

**تكون للولايات المتحدة الولاية القانونية على افراد القوات المسلحة والعنصر المدني داخل المنشآت والمساحات التي تستخدمها تلك القوات حصرياً ، وخارجها اثناء اداء الواجب باستثناء الاعمال العمدية والخطأ الجسيم .**

**اقترح الوفد الامريكي الصياغة التالية لهذه الفقرة :**

**كأحكام مؤقتة ، ولغاية اكتمال انسحاب القوات المقاتلة للولايات المتحدة من العراق كما مشار فيه في الفقرة ١ من المادة ٢٦ ، وباتتهاء الاعمال القتالية ، تكون لسلطات الولايات المتحدة الولاية القانونية على افراد القوات المسلحة والعنصر المدني داخل وخارج المنشآت والمساحات التي تستخدمها تلك القوات حصرياً ،**

٢. تولى الولايات المتحدة كامل الاعتبار لأي طلب يقدم من العراق للولاية على افراد القوات المسلحة الأمريكية والعنصر المدني عن جرائم تشمل على أفعال عمدية وخطأ جسيم والتي تخرق القانون العراقي. وسوف تحال مثل تلك الطلبات للولاية القانونية العراقية إلى اللجنة الفرعية المشتركة المعنية بالولاية القضائية، ويتم تسويتها بالاتفاق المتبادل بين الطرفين .

**مقترح الوفد العراقي : اقترح الوفد العراقي ان تكون هذه الفقرة كما يلي :**

**تكون الولاية القضائية للعراق على افراد القوات المسلحة الأمريكية والعنصر المدني عند ارتكابهم جرائم تشمل افعالا عمدية وخطأ جسيماً والتي تخرق القانون العراقي . وتتولى اللجنة الفرعية المشتركة المعنية بالولاية انقضائية اتخاذ ما يقتضي لتسوية القضية بالاتفاق المتبادل .**

٣. يكون للعراق الولاية القانونية على المتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدميه عند مخالفتهم القانون العراقي.

٤. تبلغ قوات الولايات المتحدة السلطات العراقية حينما تبدأ تحقيقاً جنائياً حول سلوك أحد أفراد القوات أو العنصر المدني والتي يمكن أن تتناول شخصاً يعيش عادة في العراق كضحية. ويضع الطرفان الإجراءات لإحاطة هؤلاء الأشخاص علماء، حسب ما يكون ملائماً، بوضع التحقيق في الجريمة، وتوجيه التهم للجاني المشتبه فيه، وموعد اجراءات المحكمة، ونتائج عملية التفاوض، مالم توجه المحكمة بغير ذلك، وأن يسمعوا خلال

اجراءات نطق الحكم العنينة، والتشاور مع محام حول المحاكمة في هذه القضية، ومساعدتهم في تقديم المطالبة كيفما يكون مناسباً بمقتضى المادة ٢١. وسوف تسعى الولايات المتحدة، حينما يكون ذلك ملائماً ومتفقاً عليه بين الجانبين، لعقد المحاكمات في العراق. وإذا عقدت المحاكمة في الولايات المتحدة فتبذل الجهود لتسهيل حضور الضحايا في المحاكمة.

٥. يطلب من أي من الطرفين يوافق الطرفان على أن يساعد كل منهما الآخر في التحقيق في الحوادث وجمع وتبادل الأدلة من أجل ضمان حق سير العدالة.

٦. أعضاء القوات والعنصر المدني الذين تلقى السلطات العراقية القبض عليهم أو تحتجزهم سوف يسلمون فوراً إلى سلطات قوات الولايات المتحدة.

**المقترح العراقي : اقترح الوفد العراقي ما يلي:**

**اعضاء القوات والعنصر المدني الذين تلقى السلطات العراقية القبض عليهم او تحتجزهم سوف يهينون لتسليمهم الى سلطات قوات الولايات المتحدة المختصة خلال ٢٤ ساعة .**

**المادة الثالثة عشرة**

**حمل الأسلحة والارتداء البزات الرسمية**

لافراد القوات المسلحة والعنصر المدني حيازة وحمل الأسلحة العائدة لحكومة الولايات المتحدة أثناء وجودهم في العراق بموجب التحويل الممنوح ووفق الأوامر الصادرة لهم ، وحسب متطلباتهم وواجباتهم. كما يجوز لأفراد القوات المسلحة ان يرتدوا البزات الرسمية خلال الواجب في العراق.

**المادة الرابعة عشرة**

**الدخول والمغادرة**

١. لأغراض هذا الاتفاق يجوز لأفراد القوات الأمريكية والعنصر المدني دخول العراق ومغادرته من المنافذ الرسمية للمغادرة والوصول بموجب بطاقات هوية صادرة لكل منهم من الولايات المتحدة. وتتولى اللجنة المشتركة وضع آلية وسياق التدقيق الذي ستقوم به السلطات العراقية المختصة.



٢. لغرض التدقيق تقدم قوات الولايات المتحدة إلى السلطات العراقية قائمة بأسماء أفراد القوات والعنصر المدني الداخل إلى العراق والخارج منه مباشرة عن طريق المنشآت والمساحات المتفق عليها.
٣. تطبق القوانين العراقية النافذة على الدخول والخروج من العراق على الآخرين، وتطبق على أفراد القوات أو العنصر المدني.

#### المادة الخامسة عشرة

##### الإستيراد والتصدير

١. لغرض تنفيذ هذا الاتفاق، بما في ذلك التدريب والخدمات، يجوز لقوات الولايات المتحدة والمتعاقدين معها أن يستوردوا إلى العراق ويصدروا منه ويعيدوا تصدير وينقلوا ويستخدموا فيه أي معدات أو تجهيزات أو مواد أو تكنولوجيا أو تدريب أو خدمات بشره أن لا تكون المواد التي يستوردونها أو يجلبونها ممنوعة في العراق اعتباراً من وقت سريان مفعول هذا الاتفاق. ولا تخضع هذه المواد للتفتيش أو لمتطلبات الاجازات أو لأية قيود أخرى. لا يخضع تصدير البضائع العراقية من قبل قوات الولايات المتحدة لأي تفتيش أو أية قيود عدا متطلبات الاجازة المذكورة لاحقاً. وتعمل اللجنة المشتركة مع وزارة التجارة العراقية لتسهيل توفير متطلبات الحصول على الاجازة وفقاً للقانون العراقي المتعلق بتصدير البضائع من قبل قوات الولايات المتحدة.

٢. لأفراد القوات والعنصر المدني استيراد وإعادة تصدير واستخدام المواد والأجهزة الشخصية الخاصة بهم لغرض الاستهلاك أو الاستخدام الشخصي. ولا يخضع استيراد وإعادة تصدير ونقل واستخدام مثل هذه المواد المستوردة في العراق إلى اجازات أو قيود أو ضرائب أو رسوم جمركية أو أية رسوم أخرى تفرض في العراق، كما هو مبين في المادة ٢، الفقرة ١٠، باستثناء الخدمات المطلوبة والتي يتم الحصول عليها، وبهذه هي تكون الكميات المستوردة معقولة وبما يتناسب مع الإستعمال الشخصي. وسوف تتخذ سلطات قوات الولايات المتحدة اجراءات لضمان عدم تصدير أي مفردات أو مواد ذات أهمية ثقافية أو تاريخية بالنسبة للعراق.

٣. يتم تفتيش المواد المذكورة في الفقرة ٢ بصورة عاجلة في مكان متفق عليه، وحسب السياقات التي تضعها اللجنة المشتركة.
٤. تخضع المواد المستوردة المعفاة من الضرائب وفقاً لهذا الاتفاق للضرائب والرسوم الجمركية كما هو مبين في المادة ٢ الفقرة ١٠، أو أية رسوم أخرى تقدر قيمتها في وقت البيع، عند بيعها داخل العراق لأفراد أو كيانات غير مشمولة بالاعفاء الضريبي أو الامتيازات الخاصة بالاستيراد، ويدفع المنقول اليه للضرائب والرسوم الجمركية.
٥. لا يجوز الاستيراد والاستخدام للمواد المشار إليها في فقرات هذه المادة لأغراض تجارية.

#### المادة السادسة عشرة

##### الضرائب

١. لا تفرض أي ضرائب أو رسوم، كما هي معرفة في المادة ٢، الفقرة ١٠، والتي تقدر قيمتها وتفرض في أراضي العراق، على السلع والخدمات التي تحصل عليها قوات الولايات المتحدة في العراق أو بالنيابة عنها لأغراض الاستخدام الرسمي، أو على السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها في العراق بالنيابة عن قوات الولايات المتحدة.
٢. لا يتحمل أفراد قوات الولايات المتحدة والعنصر المدني مسؤولية دفع أية ضريبة أو رسوم تحدد قيمتها وتفرض في أراضي العراق، ما لم تكن مقابل خدمات تطلب ويتم الحصول عليها.

#### المادة السابعة عشرة

##### الاجازات والتراخيص

١. يوافق العراق على قبول اجازات السياقة النافذة المفعول الصادرة عن سلطات الولايات المتحدة إلى أفراد القوات والعنصر المدني ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة دون أن يعرض أي من حاملها لإمتحان أو رسوم لتشغيل المركبات والسفن والطائرات العائدة إلى قوات الولايات المتحدة في العراق.
٢. يوافق العراق على قبول اجازات السياقة النافذة المفعول الصادرة عن سلطات الولايات المتحدة إلى أفراد القوات والعنصر المدني وإلى مستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة لتشغيل سياراتهم الخاصة داخل أراضي العراق. ويوافق العراق أيضاً على قبول تلك



## المادة التاسعة عشرة خدمات النشاطات الساندة

لأغراض هذه المادة،

١. لقوات الولايات المتحدة، أو الآخرين بالنيابة عن قوات الولايات المتحدة، القيام بواجبات إنشاء وإدارة أنشطة وكيانات داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها، والتي يمكن من خلالها تقديم الخدمات لأفراد القوات والعنصر المدني والمتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدمى المتعاقدين مع الولايات المتحدة. ويمكن ان تشمل هذه الكيانات والأنشطة مكاتب البريد العسكرية والخدمات المالية، ومتاجر بيع الاغذية والأدوية والملع والخدمات الأخرى ومناطق مختلفة يقدم فيها الترفيه وخدمات الإتصال اللاسلكية والإذاعية. ولا يتطلب إنشاء هذه الخدمات إصدار إجازات بذلك.

٢. تخضع الخدمات الإذاعية والإعلانية والترفيهية التي يتعدى مداها نطاق المنشآت والمساحات المتفق عليها للقوانين العراقية.

٣. يقتصر الوصول إلى خدمات النشاطات الساندة على أفراد قوات الولايات المتحدة والعنصر المدني والمتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدميهم والأشخاص والكيانات التي يتم الإتفاق عليها. وتتخذ سلطات قوات الولايات المتحدة الإجراءات المناسبة للحيلولة دون إساءة استخدام الخدمات التي تقدمها الأنشطة المذكورة، والحيلولة دون بيع أو إعادة بيع السلع والخدمات المشار إليها إلى أشخاص لم يؤذن لهم بالوصول إلى هذه الكيانات والاستفادة مما تقدمه من خدمات. وتحدد قوات الولايات المتحدة إرسال البث الإذاعي والبرامج التلفزيونية للمستلمين المخولين.

٤. تتمتع الكيانات والأنشطة التي تقدم الخدمات المشار إليها في هذه المادة بنفس الاعفاءات المالية والضريبية التي تتمتع بها قوات الولايات المتحدة، بما في ذلك الإعفاءات المكفولة في المادتين ١٥ و ١٦ من هذا الاتفاق. ويتم تشغيل وإدارة هذه الكيانات والأنشطة التي تقدم الخدمات وفقا لأنظمة الولايات المتحدة، وإن تكون تلك الكيانات والأنشطة ملازمة بتحصيل أو دفع ضرائب أو رسوم أخرى عن الأنشطة المتصلة بعملياتها.

٥. يخضع البريد المرسل عن طريق خدمات البريد العسكرية إلى تصديق سلطات الولايات المتحدة، ويعطى من التفتيش والبحث والمصادرة من جانب السلطات العراقية.

الإجازات أو التراخيص باعتبارها نافذة، ودون أن يخضع أياً من حاملها إلى إختبار أو رسوم.

٣. يوافق العراق على قبول صلاحية جميع التراخيص المهنية الصادرة عن سلطات الولايات المتحدة إلى أفراد القوات أو العنصر المدني أو مستخدمى المتعاقدين مع الولايات المتحدة، والمتعلقة بالخدمات التي يقدمونها في إطار أدائهم لواجباتهم الرسمية أو التعاقدية لصالح قوات الولايات المتحدة، وأفراد العنصر المدني، والمتعاقدين مع الولايات المتحدة، والمستخدمين العاملين لدى هؤلاء المتعاقدين، وفقاً للشروط المتفق عليها بين الطرفين. ما لم ينص هذا الاتفاق على خلاف ذلك.

## المادة الثامنة عشرة المركبات الرسمية والعسكرية

لأغراض هذه المادة،

١. تعترف المركبات الرسمية بأنها المركبات التجارية التي قد تحوّر لأغراض أمنية. وتحمل هذه المركبات لوحات معدنية رسمية عراقية يتم الإتفاق بشأنها بين الطرفين. وتقوم السلطات العراقية، بناء على طلب من سلطات قوات الولايات المتحدة، بإصدار لوحات التسجيل للعجلات الرسمية الخاصة بقوات الولايات المتحدة بدون رسوم، وفقاً للسياسات المستخدمة مع القوات المسلحة العراقية. وتدفع سلطات قوات الولايات المتحدة إلى السلطات العراقية كلفة تلك اللوحات.

٢. يوافق العراق على قبول صلاحية التسجيل والتراخيص الصادرة عن سلطات الولايات المتحدة للمركبات الرسمية الخاصة بقوات الولايات المتحدة.

٣. تعفى جميع العجلات العسكرية التي تستخدمها قوات الولايات المتحدة حصرياً من متطلبات التسجيل والإجازات، وتميّز بأرقام واضحة على تلك العجلات.

## المادة العشرون

### العملة والصرف الأجنبي

١. لقوات الولايات المتحدة حق استخدام أي مبلغ من النقد بالعملة الأمريكية أو المستندات المالية المحددة قيمتها بعملة الولايات المتحدة لأغراض هذا الاتفاق حصراً. ويكون استخدام العملة العراقية والمصارف الخاصة بالقوات الأمريكية وفقاً للقوانين العراقية.
٢. لقوات الولايات المتحدة أن توزع على أفراد القوات والعنصر المدني والمتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة، أو تبذل لهم أي عملة أو سنداتهما، وذلك بالحد المطلوب لغرض السفر المسموح به، بما في ذلك السفر في الإجازة.
٣. لا تخرج قوات الولايات المتحدة العملة العراقية من العراق، وعليها اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع أفراد القوات والعنصر المدني والمتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة من إخراج العملة العراقية من العراق.

## المادة الحادية والعشرون

### المطالبات

١. باستثناء المطالبات الناشئة من العقود يتنازل الطرفان عن حق مطالبة الطرف الآخر بالتعويض عن أي ضرر أو خسارة أو تدمير يلحق بمتلكات، أو تعويض عن إصابات أو وفيات قد تحدث لأفراد للقوات المسلحة أو العنصر المدني لأي من الطرفين، والناجمة عن أداء واجباتهم الرسمية في العراق.
٢. تدفع سلطات قوات الولايات المتحدة تعويضاً عادلاً ومعقولاً لتسوية مطالبات إستحقاقية لطرف ثالث، والتي تنشأ عن أفعال أو إهمال من جانب أفراد القوات والعنصر المدني، أثناء أداء واجباتهم الرسمية، أو عن الحوادث التي تقع نتيجة للأنشطة غير القتالية لقوات الولايات المتحدة. ويجوز لسلطات قوات الولايات المتحدة تسوية المطالبات الإستحقاقية الناشئة خارج الواجبات الرسمية. وينبغي أن يتم التعجيل بالبت في تلك المطالبات وتسويتها من جانب سلطات قوات الولايات المتحدة بموجب قوانين ولوائح الولايات المتحدة. وعند تسوية المطالبات توضع سلطات القوات الأمريكية في الحسبان أي تقرير عن التحقيق أو رأي عن المسؤولية أو حجم الأضرار تصدره السلطات العراقية.
٣. تتولى اللجنة المشتركة بحث المسائل المتصلة بالمطالبات الناشئة من الفقرتين ١ و ٢ أعلاه وحلها بما يتلاءم مع قوانين العراق والولايات المتحدة.

## المادة الثانية والعشرون

### الإحتجاز

١. يجب أن تتم كل عمليات الإحتجاز التي تنفذ بموجب هذا الاتفاق باحترام دستور وقوانين العراق، بما في ذلك الدستور العراقي، والسيادة العراقية، والمصالح الوطنية التي تحددها حكومة العراق وطبقاً للقانون الدولي النافذ.
٢. يجب تهيئة الأشخاص الذين تحتجزهم القوات الأمريكية أثناء العمليات لتسليمهم إلى السلطات العراقية المختصة خلال ٢٤ ساعة.
٣. لا يمكن القيام بالإحتجاز إلا بموجب قرار يصدر عن السلطة العراقية المختصة والذي يجب أن لا يتعارض مع القانون العراقي.
٤. يمكن للسلطات العراقية عند قيامها بالإحتجاز، أن تطلب مساعدة قوات الولايات المتحدة.
٥. يكون احتجاز الأفراد في الأماكن المعدة لذلك من قبل السلطات العراقية وتحت إشرافها وسيطرتها الحصرية.
٦. لايجوز للقوات الأمريكية تفتيش المساكن أو الممتلكات العقارية الأخرى إلا بقرار قضائي، ما لم تكن هناك عمليات قتالية فعلية، وبالتنسيق مع السلطات العراقية المختصة.

## المادة الثالثة والعشرون

### تطبيق هذا الاتفاق على دول أخرى

١. يحق للعراق التوصل إلى الاتفاق مع أي دولة من الدول المشاركة في القوات متعددة الجنسية لطلب مساعدتها في تحقيق الأمن والاستقرار في العراق.
٢. كما يحق للعراق التوصل إلى إتفاق، يمكن أن يتضمن أيّاً من الأحكام الواردة في هذا الاتفاق، مع أي دولة أو منظمة دولية أخرى لطلب مساعدتها في تحقيق الأمن والاستقرار في العراق.

## المادة الرابعة والعشرون

### التنفيذ

بناط تنفيذ هذا الاتفاق وتسوية الخلافات الناجمة عن تفسيره وتطبيقه بالهيئات التالية:

١. لجنة وزارية مشتركة تشكل من قبل الطرفين، وتتعامل مع القضايا الأساسية اللازمة لتفسير وتنفيذ هذا الاتفاق.

٢. لجنة مشتركة لتنسيق العمليات العسكرية تشكلها اللجنة الوزارية المشتركة وتتألف من ممثلي كلا الطرفين ، وتكون رئاسة اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية مشتركة بين الطرفين .

٣. لجنة مشتركة يشكلها الطرفان . تتألف من ممثلين يختارهم الطرفان. وتتعامل مع كل القضايا المتعلقة بهذا الاتفاق والتي لا تدخل في اختصاص اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية. وتكون رئاسة اللجنة مشتركة بين الطرفين .

٤. لجان فرعية في مختلف المجالات تشكلها اللجنة المشتركة ، لبحث القضايا الناشئة عن تفسير وتطبيق الاتفاق حسب اختصاصاتها.

#### المادة الخامسة والعشرون

##### الترتيبات التنفيذية

يدخل الطرفان في ترتيبات تنفيذية من أجل تنفيذ أحكام هذا الاتفاق.

#### المادة السادسة والعشرون

الاهداف الزمنية الاستلام الكامل للمسؤولية الامنية من قبل القوات الامنية العراقية، والسحاب قوات الولايات المتحدة الامريكية من العراق

المقترح العراقي : اقترح الوفد العراقي العنوان التالي لهذه المادة :

الانتقال المسؤولية الامنية الى السلطات العراقية ، وانسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق .

المقترح الامريكي : اقترح الوفد الامريكي ما يلي :

يكون العنوان انسحاب القوات الامريكية من العراق .

١. تنسحب قوات الولايات المتحدة المقاتلة كلياً من اراضي العراق في تاريخ لايتعدى (....) .

٢. تنسحب قوات الولايات المتحدة المقاتلة من جميع المدن والقرى والقصبات بتاريخ لايتعدى استلام القوات الامنية العراقية للمسؤولية الامنية فيها، على ان يتم الانسحاب بتاريخ لا يتجاوز ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ الا اذا طلبت السلطات العراقية المختصة خلاف ذلك .

المقترح الامريكي : اقترح الوفد الامريكي دمج الفقرتين ١ و ٢ اعلاه ، وكما يلي :

١- اتفق الطرفان على الاهداف الزمنية التالية لتولي القوات الامنية العراقية كامل المسؤولية

الامنية و انسحاب القوات الامريكية من العراق :

أ- تنسحب قوات الولايات المتحدة المقاتلة كلياً من اراضي العراق في تاريخ لايتعدى (....) .

ب- تنسحب قوات الولايات المتحدة المقاتلة من جميع المدن والقرى والقصبات بتاريخ لايتعدى

استلام القوات الامنية العراقية للمسؤولية الامنية فيها ، على ان يتم الانسحاب بتاريخ لايتجاوز

٣٠ حزيران ٢٠٠٩ ، الا اذا طلبت السلطات العراقية المختصة خلاف ذلك .

ملاحظة : وقد ربط رئيس الوفد الامريكي بين القبول بالعنوان الجديد والفقرة المقترحة من قبله باعتبارهما صفقة واحدة .

٣. تتركز جميع قوات الولايات المتحدة المقاتلة المتبقية في المنشآت والمساحات المنققة عليها خارج المدن والقرى والقصبات بعد التاريخ المذكور في (٢) اعلاه.

٤. مع انتهاء انسحاب جميع قوات الولايات المتحدة المقاتلة كما في الفقرة (١) من هذه المادة، فان ما يبقى من القوات وفق هذا الاتفاق سيكون بناءً على طلب حكومة العراق. وتحدد اللجنة المشتركة للعمليات والتنسيق مهام ومستوى هذه القوات والتي ستتركز على تدريب واعداد القوات الامنية العراقية.

٥. يقوم الطرفان بشكل دوري بمراجعة التقدم الحاصل باتجاه تحقيق التواريخ المحددة بهذه المادة والظروف التي يمكن ان تسمح لكل طرف ان يطلب من الطرف الاخر تقليص او تمديد الفترات المحددة في الفقرتين (٢ و ١) من هذه المادة، ان هذا التقليص او التمديد ومدته يخضعان لموافقة الطرفين المشتركة.

٦. يمكن ان تنسحب قوات الولايات المتحدة المقاتلة بتاريخ قبل تلك المحددة في هذه المادة بناءً على طلب اي من الطرفين. ويقر الطرفان بحق حكومة العراق السيادي لطلب مغادرة قوات الولايات المتحدة للعراق في اي وقت.

#### المادة السابعة والعشرون

##### مدة سريان مفعول هذا الاتفاق

١- يكون هذا الاتفاق ساري المفعول لفترة (تحدد الفترة لاحقاً) سنوات مالم ينهي العمل به في وقت مبكر عن ذلك من جانب أي من الطرفين أو تمديده بموافقة الطرفين.

٢- يجوز تعديل هذا الاتفاق بموافقة الطرفين خطياً على ذلك ووفق الإجراءات الدستورية السارية في البلدين .

٣- ينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد مرور سنة من استلام الطرف الآخر إخطاراً خطياً بذلك.

٤- يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ إعتباراً من تاريخ تبادل المذكرات الدبلوماسية المؤيدة لإكتمال الإجراءات اللازمة من الطرفين لإنفاذ الاتفاق وفقاً للإجراءات الدستورية النافذة في البلدين.

٥- يتم تبادل تلك المذكرات قبل انتهاء العمل بقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ١٧٩٠، في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨.

عن حكومة

الولايات المتحدة الأمريكية

عن حكومة

جمهورية العراق

\*\*\*\*\*